



الدورة السادسة عشرة

نيويورك، ٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

تقرير عن دستور وأنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية

الصفحة	المحتويات
٢	موجز تنفيذي..
٣	أولا - خلفية ..
٣	ثانيا - الإدارة والهيكل التنظيمي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.....
٣	ألف - نظرة عامة عن دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها.
٥	باء - هيكل إدارة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.....
٨	ثالثا - موجز عن أنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإنجازاتها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.
٨	ألف - مرحلة الإنشاء (تموز/يوليو - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)
٩	باء - تحسين الظروف العامة لعمل المحامين وموظفي الدعم لدى المحكمة.....
١١	جيم - التعبير عن آراء وشواغل المحامين وموظفي الدعم خلال المناقشات الداخلية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن المساعدة القانونية.....
١٣	دال - بناء شبكة قوية من المحامين الذين لديهم اهتمام بأعمال المحكمة عبر العالم
١٥	هاء - دعم المحكمة الجنائية الدولية وجهود الجمعية من أجل إنجاز نموذج حديث وشفاف للعدالة الجنائية..
١٩	مرفق - بيان عن المساعدة القانونية قدمته نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف.....

تتوقف جودة العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية على قدرة محامي الضحايا والدفاع على الاضطلاع بأدوارهم بفعالية واستقلالية. ويتمثل الهدف الرئيسي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز قدرة المحامين المستقلين على القيام بهذا الدور، وضمان أن يتم التعبير عن آراء وشواغل الضحايا ومحامي الدفاع وموظفي الدعم على نحو جيد لدى المحكمة. وخلال ١٨ شهرا الأولى على وجودها، شهدت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تطورا مهما لتصبح منظمة تقوم بوظائفها كاملة وعملت مع المحكمة وجمعية الدول الأطراف وأطراف ثالثة على معالجة المسائل التي تهم العضوية في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وتعزيز أهدافها على نطاق واسع وفقا للولاية التي تضطلع بها. وقامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بفتح حوار مع قلم المحكمة وموظفيه المعنيين لمناقشة الآراء والشواغل المتعلقة بالضحايا ومحامي الدفاع وموظفي الدعم والسعي إلى تحسين الظروف العامة لعملهم في المحكمة. كما ساهمت في عملية الاستعراض الجاري لنظام المساعدة القانونية للمحكمة من خلال تقديم تعليق متعمق وتقديم مقترحات ليس لها تأثير على التكلفة من أجل إجراء تحسينات مهمة على الوضعية الحالية في انتظار الانتهاء من استعراض كامل لنظام المساعدة القانونية. وإضافة إلى ذلك تقوم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تقييم للثغرات الممكنة في السياسة العامة للمحكمة، التي لها تأثير مباشر على عمل المحامين وموظفي الدعم وأمن موكلهم - الضحايا والمدعى عليهم والشهود - بغية لفت انتباه المحكمة إلى الاهتمام بهذه المسائل. ونظمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بصفة مباشرة، ومن خلال شركائها، مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية المهمة والقائمة على المهارات لفائدة المحامين وموظفي الدعم، وتعكف على إطلاق مرافق تدريب عبر الإنترنت بواسطة موقعها الإلكتروني (www.iccba-abcpi.org)، لتسهيل فرص الوصول إلى تدريب الخبراء لأعضائها عبر أنحاء العالم. وعلى المستوى الخارجي، تقوم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ببناء شبكة قوية وعبر العالم لفائدة المحامين المهتمين بأعمال المحكمة الجنائية الدولية، والوصول إلى ما هو أبعد من حدود العضوية الحالية في نظام روما الأساسي، وإذكاء الوعي بنظام المحكمة الجنائية الدولية لدى الدول غير الأطراف ودعم هدف المحكمة الرامي إلى تحقيق العالمية. ومن بين العناصر المهمة لهذه المبادرة تعيين جهات اتصال إقليمية ووطنية يمكن لها توضيح الدور والعمل الذي تقوم به كل من المحكمة الجنائية الدولية ونقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وإبرام اتفاقات تعاون مع نقابات المحامين الوطنية والإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة. وتسعى نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، عند قيامها بذلك، إلى أن تصبح شريكا أساسيا وموثوقا لدى المحكمة والجمعية من أجل تحقيق نموذج عدالة جنائية حديث وشفاف من خلال تعزيز جودة تمثيل الضحايا والمدعى عليهم وأشخاص آخرين.

أولاً - خلفية

١. دعت الفقرة ٦٢ من منطوق القرار ICC-ASP/15/Res.5 المعنون "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف"، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم تقرير إلى الجمعية، بواسطة المكتب، بشأن دستورها وأنشطتها قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة. ويهدف هذا التقرير بشأن دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها" إلى تقديم معلومات للجمعية استجابة لهذه الدعوة.

ثانياً - إدارة وهيكل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية

ألف - نظرة عامة عن دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

٢. تعمل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لمقتضيات دستورها.
٣. اعتمد دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ في لاهاي من قبل المحامين المسجلين في القائمة التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة الجنائية الدولية"، "المحكمة") عملاً بالمادة ٢٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية ("قائمة المحامين"). وينص دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على أنها هيئة تمثيلية مستقلة من المحامين بمقتضى المادة ٢٠ (٣) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وشكل إنشاء نقابة المحامين في حزيران/يونيو ٢٠١٦ واعتراف الجمعية بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إنجاز هدف منشود منذ أمد بعيد لإنشاء نقابة تشتد الحاجة إليها وتمثل الممارسين القانونيين التي تركز على المسائل ذات الصلة بعمل قائمة المحامين وموظفي الدعم أمام المحكمة.
٤. والأهداف التي ترمي إليها نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مبيّنة في المادة ٢ من دستورها. وتشمل دعم وظائف وكفاءة واستقلالية المحامين الممارسين لدى المحكمة (الفقرة ١)؛ وتعزيز أعلى المعايير المهنية والأخلاقية لدى المحامين (الفقرة ٢) فضلاً عن امتلاكهم للمهارة والكفاءة في مجال المحاماة، والقانون الجنائي الإجرائي والموضوعي ونظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بمهامهم أمام المحكمة (الفقرة ٣)؛ والتمثيل المستقل لمصالح المحامين وموظفي الدعم (الفقرة ٧)؛ وتعزيز حقوق الضحايا والمدعى عليهم والموكلين الآخرين والمحامين أمام المحكمة (الفقرة ٨)؛ وتعزيز تكافؤ وسائل الدفاع (الفقرة ١١)؛ وتمثيل مصالح وانشغالات أعضائه أمام الجمعية (الفقرة ١٢).

٥. وتعمل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بصفة صوت جماعي للمحامين المستقلين وموظفي الدعم الذين يمثلون الضحايا والمدعى عليهم والأطراف الفاعلة الأخرى (الشهود والدول مثلاً) أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتقدم مجموعة من الدعم والخدمات لأعضائها، وتعمل كمنتدى للمناقشة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. كما تهدف بصفتها هيئة تشارك مشاركة كبيرة ومباشرة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية إلى الإسهام في إذكاء الوعي بمسائل يمكن أن تؤثر على عمل المحكمة، من أجل تعزيز جودة العدالة في المحكمة الجنائية الدولية اللازمة بموجب أحكام نظام روما الأساسي ونصوص أخرى معترف بها وفقاً للمادة ٢ (٥) من دستورها. ونظراً لأن الجمهور المكون لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية يتسع نطاقه ليعم أعضاء المهنة القانونية في جميع البلدان، سواء أكانت من الدول الأطراف أم لا، فإن النقابة تسعى إلى

تطوير وتوطيد علاقاتها مع نقابات المحامين الدولية والإقليمية والوطنية ومنظمات أخرى ذات صلة من أجل تعزيز نظام روما الأساسي وكذلك مناقشة مسائل ذات اهتمام متبادل، بما في ذلك في البلدان والأقاليم التي تجتهد المحكمة صعوبة في الوصول إليها.

٦. ونقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هيئة مستقلة عن المحكمة وهي مسجلة بصفتها مؤسسة لا تستهدف الربح ("جمعية") بموجب قوانين هولندا.

٧. ونقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هي منظمة لا تستهدف الربح تمول أساساً من خلال دفع رسوم العضوية. وتعتبر أنشطة النقابة وأنشطة التوعية نتيجة المساهمة التطوعية لأعضائها بوقتهم وطاقاتهم.

٨. وينصّ دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على ثلاث فئات من العضوية: العضو الكامل العضوية، والعضو المشارك، والعضو المنتسب. والعضوية الكاملة مفتوحة لجميع الأشخاص المقبولين على قائمة المحامين والذين يمارسون بصفتهم محامين مستقلين، وكذلك لجميع الأشخاص، الذين رغم أنهم لم يقبلوا على قائمة المحامين، تم تعيينهم بصفة محامين في قضية لدى المحكمة الجنائية الدولية أو الذين يمثلون تمثيلاً مباشراً أفراداً لدى المحكمة الجنائية الدولية. وفئة العضو المشارك مفتوحة لجميع الأشخاص الذين هم إما: (أ) مسجلون على القائمة التي أنشأتها المحكمة الجنائية الدولية عملاً باللائحة ٦٨ من لوائح المحكمة واللائحة ١٢٥ من لوائح قلم المحكمة، أو (ب) معينون بصفة موظفي دعم في قضية في المحكمة الجنائية الدولية، ويتوفرون على خمس سنوات على الأقل من الخبرة المناسبة في القانون الجنائي الدولي. وفئة العضو المنتسب مفتوحة لجميع الأشخاص الذين يدعمون أهداف نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ولديهم خبرة واضحة في القانون الجنائي الدولي. وعملاً بدستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، يجوز فقط للأعضاء كاملي العضوية الترشح للانتخاب للمجلس التنفيذي، ولجنة الضحايا، ولجنة الدفاع، واللجنة الاستشارية للمعايير المهنية. كما ينصّ الدستور على أن اللجنة الاستشارية القانونية، ولجنة العضوية، ولجنة التدريب ولجنة أصدقاء المحكمة يجب أن يرأسها عضو كامل العضوية وتشرط أن تكون هذه اللجان مكونة من ثلاثة أعضاء لديهم عضوية كاملة وعضوين مشاركين. وتنصّ المادة ٧ (١) من الدستور على أن أصوات الأعضاء ذوي العضوية الكاملة يجب أن تحسب كنسبة واحد ونصف من الأعضاء المشاركين، وثلاث مرات من نسبة الأعضاء المنتسبين المؤهلين. والأعضاء المنتسبون المؤهلون هم الأشخاص الذين يكونون، وقت عملية الانتخاب، معينين كمديرين للقضايا لفائدة ضحايا المحكمة الجنائية الدولية أو فريق الدفاع، الذين لا يستوفون خلاف ذلك شرط توفر الخبرة للحصول على فئة عضو مشارك. وعملاً بالمادة ٢٥ من الدستور، تتكون لجنة موظفي دعم المحامين من سبعة أعضاء مشاركين أو منتسبين.

٩. وحتى تاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان هناك ٤٢٦ عضواً في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، من بينهم ٢٤٣ عضواً كامل العضوية، و ٨٠ عضواً مشاركا، و ١٠٣ عضواً منتسباً. ومن حيث نوع الجنس، هناك ١٥٩ امرأة و ٢٦٣ عضواً من الرجال. وفيما يخص التوزيع الجغرافي، هناك ١٣٨ عضواً من الدول الأفريقية، و ٢٦ عضواً من دول آسيا والمحيط الهادئ، و ١٤ عضواً من دول أوروبا الشرقية، و ١٣ عضواً من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٢٥٤ عضواً من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ويرد التوزيع الكامل لأعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية حسب الجنسية في الرسم البياني في نهاية هذا التقرير.

باء. هيكل إدارة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية

١٠. تتولى إدارة أعمال نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية جمعية عامة تتألف من أعضائها، وتنتخب رئيساً و١٤ عضواً إضافياً لتشكيل مجلس تنفيذي أسندت له مهمة إدارة العمليات اليومية للنقابة وتنفيذ رؤيتها الاستراتيجية. وكان الرئيس الأول لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (الذي انتخب في تموز/يوليو ٢٠١٦) هو السيد دافيد هوبر (مستشار الملكة QC) والرئيس الثاني الحالي للنقابة (الذي انتخب في تموز/يوليو ٢٠١٧) هو السيد كريم أ.أ. خان (مستشار الملكة QC).

١١. وتقوم لجنة تنفيذية داخل المجلس التنفيذي، تتألف من رئيس ونائب رئيس لجنة الضحايا، ونائب رئيس لجنة الدفاع، وأمين الصندوق والأمين، بدور قيادي في إجراء العمليات اليومية للنقابة. وتتألف اللجنة التنفيذية الحالية من كريم أ.أ. خان (الرئيس)، وينس ديكمان (نائب رئيس لجنة الضحايا)، والشيف شارل تاكو (نائب رئيس لجنة الدفاع)، وإميل عون (أمين الصندوق) وجون كسافيي كيتا (الأمين). كما تتولى مساعدة اللجنة التنفيذية أمانة مكونة من الأمين والأعضاء المتطوعين المعيّنين في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عيّنت النقابة السيد دومينيك كينيدي مديراً تنفيذياً بدوام جزئي مكلف بمهمة إدارة أعمال نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وتنفيذ الاستراتيجيات والأنشطة التي يقوم بها المجلس التنفيذي، عملاً بالمادة ١٥ من دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. والمدير التنفيذي هو الموظف الوحيد الذي يحصل على أجر من النقابة.

١٢. كما انتخبت الجمعية العامة أعضاء لدى ٨ لجان دائمة لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، تتولى المسؤولية الرئيسية عن النظر في المسائل والأنشطة والإجراءات المقترحة ذات الصلة بمجال تركيزها الخاص. وتوزع اللجان الدائمة الثماني كما يلي:

(أ) لجنة الدفاع مكلفة بأخذ مصالح المشتبه فيهم والمتهمين في الاعتبار، وتقديم بواسطة تعليق مقترحات إلى اللجنة الاستشارية القانونية وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالدفاع. وتتولى رئاستها في الوقت الحالي السيدة كارولين بوتو؛

(ب) لجنة الضحايا مكلفة بأخذ مصالح الضحايا في الاعتبار وتقديم بواسطة تعليق مقترحات إلى اللجنة الاستشارية القانونية وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالدفاع عن الضحايا. ويتولى رئاستها في الوقت الحالي السيد ينس ديكمان؛

(ج) لجنة موظفي دعم المحامين تأخذ في الاعتبار مصالح موظفي الدعم، وتقديم بواسطة تعليق مقترحات إلى اللجنة الاستشارية القانونية وتقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي والجمعية العامة بشأن جميع المسائل المتعلقة بموظفي الدعم. وتتولى رئاستها في الوقت الحالي السيدة فرانسيسكا أنزوفينو؛

(د) اللجنة الاستشارية للمعايير المهنية تقدم المشورة والتوجيه للأعضاء فيما يخص مدونة قواعد سلوك المحامين ويمكن أن تقدم آراء استشارية عند الطلب. ويتولى رئاستها في الوقت الحالي السيد أنطونيو أبو كسم؛

(هـ) اللجنة الاستشارية القانونية تتولى مسؤولية النظر في التعديلات المقترحة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من النصوص القانونية المعترف بها، وكذلك تتولى اقتراح وصياغة التعديلات المدخلة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وغيرها من النصوص القانونية المعترف بها. ويطلب من اللجنة في إطار أعمالها تمثيل مصالح جميع أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية و/أو موكلها، حسب الاقتضاء. ويتولى رئاستها في الوقت الحالي الدكتور سيريل لاوسي؛

(و) لجنة العضوية تستعرض وتقرر في طلبات العضوية في نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. وتتولى رئاستها في الوقت الحالي السيدة إيزابيث غاليازي؛

(ز) لجنة التدريب تتولى مسؤولية تصميم وتنفيذ برامج تدريب المحامين، وتقديم التدريب لجميع أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في مجال القانون الجنائي الإجرائي والموضوعي الدولي ونظم تكنولوجيا المعلومات. ويتولى رئاستها في الوقت الحالي السيد جون كلود موبلاما زيونا؛

(ح) لجنة أصدقاء المحكمة تتولى مسؤولية النظر والرد على طلبات موجزات أصدقاء المحكمة الصادرة عن رئيس المحكمة الجنائية الدولية أو غرفها، كما تنظر وترد على طلبات موجزات أصدقاء المحكمة التي يقدمها المجلس التنفيذي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. ويتولى رئاستها في الوقت الحالي السيد فيليب غريسيانو.

١٣. كما قام المجلس التنفيذي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بتعيين جهات اتصال إقليمية ووطنية لإجراء أنشطة التوعية نيابة عن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ضمن كل منطقة مخصصة للمسؤولية الجغرافية. وتشمل مهمة جهات الاتصال التابعة لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية توضيح الدور الذي تقوم به النقابة بالنسبة لقائمة المحامين وموظفي الدعم، وتوضيح العمل والولاية القضائية المسندة للمحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للمهنيين القانونيين، ومساعدة النقابة في التنسيق والاتصال بالنقابات الوطنية للمحامين وتقديم توصيات فيما يخص احتياجات التدريب بالنسبة للمحامين المحليين وبشأن قضايا أخرى ذات صلة. وحتى اليوم، عيّنت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية جهات الاتصال الإقليمية والوطنية التالية، وجميعها أعضاء في النقابة:

(أ) جهات الاتصال الإقليمية:

- (١) أفريقيا: الشيف شارل تاكو، نائب رئيس لجنة الدفاع؛
- (٢) آسيا: داتو شيامالا ألاجندرا، عضوة المجلس التنفيذي؛
- (٣) أمريكا اللاتينية: أنا كريستينا رودريغز بينيدا؛
- (٤) أوروبا الغربية: الأستاذ الدكتور فلاديمير توشيلوفسكي وينس ديكمان، نائب رئيس لجنة الضحايا؛
- (٥) الشرق الأوسط: محمد عويبي، عضو المجلس التنفيذي وإميل عون، أمين

الصندوق؛

(ب) جهات الاتصال الوطنية:

- (١) بلجيكا: لوك والين، عضو المجلس التنفيذي؛
- (٢) كندا: كريستوفر غوسنل، عضو المجلس التنفيذي؛
- (٣) الصين: مايكل ييكيانغ ليو؛
- (٤) فرنسا: إمانويل ألتيت؛
- (٥) ألمانيا: ناتالي فون فيستينغاوسن؛
- (٦) إسرائيل: روزيت بار حاييم، عضو المجلس التنفيذي؛
- (٧) هولندا: الدكتورة كارولين بويسمان، عضو المجلس التنفيذي؛
- (٨) فلسطين: شوان جبارين؛
- (٩) الفلبين: الأستاذة ديان دزيرتو؛
- (١٠) روسيا: السفير ألكسندر خوداكوف؛
- (١١) سيراليون: إبراهيم بيلاه؛
- (١٢) المملكة المتحدة: رودني ديكسون، (مستشار الملكة)، عضو المجلس التنفيذي ودافيد يونغ، عضو المجلس التنفيذي؛
- (١٣) الولايات المتحدة الأمريكية: كولين روهان، عضو المجلس التنفيذي.

ثالثا. موجز عن أنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإنجازاتها خلال الفترة ٢٠١٦ -

٢٠١٧

ألف. مرحلة الإنشاء (تموز/يوليو. كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

١٢. اعتمد دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ خلال اجتماع الجمعية العامة الأولى بلاهاي. وانعقدت الانتخابات مباشرة لاختيار منصب الرئيس - دافيد هوبر (مستشار الملكة) - وأعضاء اللجان الدائمة الثماني للنقابة. وعقدت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية اجتماع الجمعية العامة الثانية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧ في لاهاي، حيث نُظمت انتخابات لاختيار منصب الرئيس وجميع المناصب داخل اللجنة التنفيذية وجميع اللجان الدائمة. وانتخب السيد كريم أ.أ. خان بصفته الرئيس الثاني لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

١٣. وركزت معظم أنشطة المرحلة الأولى التي قامت بها نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (تموز/يوليو. كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) على إنشاء وبناء هيكل النقابة. وأصدرت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية

الدولية سياستها الداخلية الأولى التي تنظم عمل وأداء لجنتها الدائمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأطلقت الصيغة الأولى لموقعها الإلكتروني لتقديم لأعضائها وأطراف ثالثة معلومات عن أنشطة المنظمة وتسهيل التواصل. ودخلت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في مناقشات مع نقابات محامين أخرى ومنظمات أخرى للمحامين لاستكشاف طرائق بشأن تفاعلها وتواصلها مع النقابة. وعُقد اجتماع أول في بروكسيل في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مع نقابات متعددة وحضر الاجتماع رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. كما اجتمع رئيس لجنة الضحايا، السيد لوك والين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأعضاء مجلس نقابات المحامين الأوروبية من أجل تعريف أعضائها بأهداف وأعمال نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

١٤. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية حدثاً جانبياً خلال الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في لاهاي. وخلال الحدث، رحّب كل من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، السيدة سيلفيا فرنانديس دوغورمندي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، وقلم المحكمة الجنائية الدولية، السيد هرمان فون هبل، ونائب رئيس الجمعية، السيد سيرجيو أوغلد بإنشاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بصفتها هيئة تمثيلية مستقلة للمحامين عملاً بالمادة ٢٠ (٣) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية. وقد كان الاجتماع في الواقع الحدث الجانبي الثاني الذي له صلة بنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، حيث انعقد حدث جانبي سابق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في لاهاي، كان من بين الشخصيات التي حضرته، صاحب السعادة، السيد صديقي كايا، رئيس الجمعية العامة ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية، السيدة سيلفيا فرنانديس دوغورمندي، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، وقلم المحكمة الجنائية الدولية، السيد هرمان فون هبل.

١٥. وأحاطت الجمعية علماً بإنشاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في الفقرة ٦٢ من القرار ICC-ASP/15/Res.5 بعنوان "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف" في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ودعت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم تقرير عن هيكلها وأنشطتها إلى الدورة السادسة عشرة للجمعية في نيويورك التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

باء - تحسين الظروف العامة لعمل المحامين وموظفي الدعم لدى المحكمة

. تهدف نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى إقامة حوار بناء مع إدارة المحكمة، وخاصة مع قلم المحكمة، من أجل تحسين الظروف العامة لعمل المحامين وموظفي الدعم لدى المحكمة.

١٧. وتثير نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية قضايا تتعلق بوصول المحامين وموظفي الدعم إلى مرافق تكنولوجيا المعلومات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، استجابت المحكمة الجنائية الدولية جزئياً لطلب نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، ووسعت نطاق الوصول إلى شبكة الاتصال اللاسلكي (Wi-Fi) ليشمل مناطق المباني الدائمة التي تضم أماكن عمل فريق لجنة الدفاع ولجنة الضحايا، اللذين كان يتعذر عليهما الوصول إلى الشبكة وعقب طلب من نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، أطلق قسم خدمات إدارة المعلومات في قلم المحكمة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ نظاماً جديداً لإصدار بطاقات بخصوص المشاكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ("SolviT") مما يسمح لفريقي الدفاع والضحايا بإعلام قسم خدمات إدارة المعلومات في قلم المحكمة مباشرة عن مجموعة من

القضايا المتصلة بتكنولوجيا المعلومات عن طريق إصدار بطاقات حوادث والمتابعة بواسطة النظام لمعرفة الإجراءات التي اتخذها قسم خدمات إدارة المعلومات في قلم المحكمة لمعالجة المشكلة.

١٨. وفي ١٤ تموز/يوليو و١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتمع رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بقلم المحكمة الجنائية الدولية، السيد هرمان فون هبل حيث نُوقشت مجموعة واسعة من المسائل المهمة. ووافق قلم المحكمة على إنشاء أماكن عمل وحيدة ومغلقة متاحة لأفرقة الضحايا على أساس التناوب/التشارك حسب احتياجاتها. كما أُلحَّ رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية لدى قلم المحكمة على الحاجة إلى توفير أماكن عمل لأفرقة الضحايا تدعم على نحو أفضل قدراتهم على الامتثال لواجبهم فيما يخص السرية بموجب مدونة قواعد سلوك المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. وعندما ينشأ مكان العمل المغلق، ستشاور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مع أفرقة الضحايا فيما يتعلق بفائدة مكان العمل هذا ونواحيه العملية، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بمسألة السرية المذكورة سابقاً وحماية المعلومات.

١٩. وقد أسند المجلس التنفيذي لفريق عامل يتكون من السيدة كلووي غراندون (رئيسة) (عضوة لجنة موظفي دعم المحامين)، والدكتور سيريل لاوسي (عضو المجلس التنفيذي ورئيس اللجنة الاستشارية القانونية)، والسيدة كارولين بوتو (رئيسة لجنة الدفاع) مهمة التركيز على مسألة الالتزامات والإعفاءات الضريبية المترتبة على المحامين وموظفي الدعم. وسيرفع هذا الفريق العامل تقريراً إلى المجلس التنفيذي في الوقت المناسب يتضمن توصيات ومقترحات للعمل.

٢٠. كما أسند المجلس التنفيذي إلى السيدة كولين روهان (عضوة المجلس التنفيذي) مهمة صياغة مقترحات لإنشاء "خط اتصال مباشر" للإبلاغ عن حالات التحرش - الجنسي أو غيره - التي تعرض لها المحامون وموظفو الدعم. والهدف من خط الاتصال المباشر هذا هو توفير مكان آمن ويتسم بالسرية حيث يمكن للمتصل التحدث عن حادث التحرش وتقديم المشورة لضحايا سلوك من هذا القبيل. ويجري وضع سياسة داخلية لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بشأن عمل واختصاصات خط الاتصال المباشر هذا.

٢١. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أطلقت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية موقعاً إلكترونياً جديداً

(www.iccba-abcp.org). ويهدف المجلس التنفيذي من خلال إصدار الموقع الإلكتروني الجديد إلى تبسيط وتعزيز خبرة المستخدم وسهولة تصفح المعلومات. وإضافة إلى ذلك، سرعان ما أدرك المجلس التنفيذي أن المنصة السابقة يتعذر عليها دعم البرامج التدريبية التي كانت تعتمز نشرها. ويتضمن الموقع الإلكتروني الجديد "منطقة للأعضاء"، من أجل حصول أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية المميز على معلومات وموارد. وبناء على طلب من رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وفر قلم المحكمة روابط إلكترونية على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية تؤدي إلى الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية:

<https://www.icc-cpi.int/get-involved/Pages/legal-professionals.aspx>; <https://www.icc-cpi.int/about/defence>; <https://www.icc-cpi.int/about/victims>; <https://www.icc-cpi.int/about/witnesses>.

٢٢. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، ستُنشر نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على موقعها الإلكتروني وثائق موارد أعدتها اللجنة الاستشارية القانونية في إطار تنفيذ برنامج عملها. ويشمل ذلك فهرس مواضيعي للسياسات الداخلية للمحكمة الجنائية الدولية القائمة (التوجيهات الرئاسية والتعليمات الإدارية والتعميمات الإعلامية) المطبقة على المحامين وموظفي الدعم أو التي لها تأثير على بيئة عملهم؛ والتحليل القانوني لآليات المساءلة الداخلية والسياسات القائمة داخل المحكمة الجنائية الدولية (بما في ذلك مقدمة إلى الولاية التي تظطلع بها آلية الرقابة المستقلة وسياسات مكافحة الغش، وحماية المبلغين عن المخالفات)؛ والتحليل القانوني لسياسة المحكمة الجنائية الدولية بشأن حماية المعلومات. والهدف من هذه المساهمات هو تعزيز الوعي والإدراك للإطار السياسي العام للمحكمة الجنائية الدولية لدى المحامين وموظفي الدعم. وثمة مساهمات مماثلة هي في طور الإعداد بشأن مواد مثل حماية الضحايا والشهود والامتيازات والحصانات والأنشطة الميدانية وما شابه ذلك.

جيم - التعبير عن آراء وشواغل المحامين وموظفي الدعم خلال المناقشات الداخلية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن المساعدة القانونية

٢٣. كلفت جمعية الدول الأطراف خلال دورتها الخامسة عشرة المحكمة الجنائية الدولية بتقديم مقترحات بشأن تعديلات على سياسة أحوار المساعدة القانونية لتعرض على نظر الجمعية خلال دورتها السادسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (ICC-ASP/15/20). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدر قلم المحكمة الجنائية الدولية تقريراً عن المساعدة القانونية أعدّه الخبير الاستشاري الخارجي السيد ريتشارد روجرز يقدم تحليلاً مقارناً لنظم المساعدة القانونية قابل للتطبيق لدى المحكمة الجنائية الدولية ولدى محاكم دولية أخرى. وأشارت الاستنتاجات الرئيسية للتقرير إلى أن المحامين وموظفي الدعم لدى المحكمة الجنائية الدولية يشكلون الفئة التي تحصل على حد بعيد على أحوار ضعيفة مقارنة بالمحاكم الجنائية الدولية الأخرى.

٢٤. وقامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بمشاورات مكثفة مع قلم المحكمة الجنائية الدولية وخبيرها الاستشاري الخارجي، السيد ريتشارد روجرز حول هذه المسألة. وطلبت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بوجه خاص من قلم المحكمة الجنائية الدولية أن ينفذ فوراً - دون انتظار الانتهاء الكامل من استعراض نظام المساعدة القانونية - الدفع التلقائي لزيادة مهنية بنسبة ٣٠% للمحامين و١٥% لموظفي الدعم المنصوص عليها ضمن نظام تعويض الرسوم المهنية على أساس شهري. وفي تقرير عام ٢٠١٤ المعنون "تقرير قلم المحكمة بشأن وسائل تحسين إجراءات المساعدة القانونية"، اقترح قلم المحكمة تدبيراً مشابهاً من أجل دمج الزيادة المهنية وتعويض تكاليف السفر والإقامة ضمن دفع إجمالي شهري. وقال إن هذا التدبير من شأنه "تبسيط سداد التكاليف"، و"تحقيق وفورات" وكذلك توفير الوقت على مختلف أقسام قلم المحكمة المعنية (ICC-ASP/13/6، الفقرات ٦ . ١٠). ورغم ذلك، في إطار رسالة موجهة لرئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، رفض قلم المحكمة الجنائية الدولية تنفيذ التدبير الذي طالبت به النقابة بسبب وجود صعوبات قانونية مزعومة في إطار نظام المساعدة القانونية القائم.

٢٥. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، قام قلم المحكمة الجنائية الدولية بتعميم "ورقة مفاهيمية" عن المساعدة القانونية بغية تنظيم حلقة دراسية مع منظمات غير حكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٧.

٢٦. وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أصدرت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تعليقا على الورقة المفاهيمية التي أصدرها قلم المحكمة بشأن المساعدة القانونية حيث أشارت فيه إلى انشغالها بشأن تأجيل استعراض نظام المساعدة القانونية وسلطت الضوء على ضرورة التنفيذ العاجل لمجموعة من التدابير المؤقتة، بما في ذلك الدفع التلقائي للزيادة المهنية المتعلقة بتعويض الرسوم المهنية على أساس شهري.

٢٧. وحضرت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية الحلقة الدراسية التي نظمت في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٧ وأكدت من جديد الحاجة إلى تنفيذ التدابير المؤقتة المحددة، دون تأثير على موقف قلم المحكمة.

٢٨. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، وجهت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية "بيانا خطيا عن المساعدة القانونية" إلى لجنة الميزانية والمالية (يوجد البيان الكامل على الموقع الإلكتروني لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على العنوان الإلكتروني التالي:

(https://docs.wixstatic.com/ugd/ff5a5e_34693d7558a74cfbb0b8fa6c1d5fc2d5.pdf). وفي هذا البيان، طلبت

نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية باحترام من لجنة الميزانية والمالية أن تقدم توصيات إلى الدورة السادسة عشرة للجمعية بغية تنفيذ التدابير التالية:

(أ) أن تتخذ جمعية الدول الأطراف، في انتظار الانتهاء من الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية، قرارا

بشأن الزيادة المهنية لتعويض الرسوم المنصوص عليها بموجب نظام المساعدة القانونية الحالي:

(١) تدفع الزيادة المهنية تلقائيا على أساس شهري مع الأتعاب المستحقة للمحامين وموظفي الدعم، بدون

الحاجة إلى تقديم المستندات الداعمة؛

أو

(٢) بدلا من ذلك، تدفع الزيادة المهنية مسبقا على أساس شهري مع أتعاب المحامين وموظفي الدعم، وأن

تكون عملية التحقق من المستندات الداعمة التي تقدم في نهاية العام عملية شكلية؛

(ب) أن تقوم جمعية الدول الأطراف بتعديل هيكل ميزانية المحكمة الجنائية الدولية أو القواعد المالية لكيلا يمكن

لقلم المحكمة الجنائية الدولية تخصيص أموال المساعدة القانونية لأغراض أخرى غير المساعدة القانونية عملاً بالمادة ١٠٤،٣ من النظام المالي والقواعد المالية: يمكن تحقيق ذلك بإجراء تعديل على هيكل الميزانية، من خلال عزل الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية باعتبارها ميزانية منفصلة أو كحساب خاص، أو بإدراج تنبيه خاص إلى قلم المحكمة الجنائية الدولية لكي يخصص موارد مالية ضمن النظام المالي والقواعد المالية أيا كانت الطريقة التي يعتبرها أنسب بالنسبة للجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف.

٢٩. ودعت لجنة الميزانية والمالية نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم عرض على أساس البيان الذي قدمته. وفضلا عن هذه الدعوة، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، حضر رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية أمام لجنة الميزانية والمالية وأكد من جديد الطلبات المذكورة سابقا والحجج المؤيدة لها.

٣٠. وفي إطار التقرير الذي قدمته لجنة الميزانية والمالية بشأن "أعمالها خلال الدورة التاسعة والعشرين" إلى الجمعية (ICC-ASP/16/15)، أحاطت اللجنة علما بالبيان والعرض الذي قدمته نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (الفقرات ٧، و١٧٧)، و"أوضحت أن أي وثيقة تقدم إلى الجمعية يمكن أن تكون لها آثار مالية أو على مستوى الميزانية ينبغي تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها" - كما هو معمول به من قبل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية من خلال بيئتها المقدم إلى لجنة الميزانية والمالية بتاريخ ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٧ - وإحالتها على هيئة الجمعية بغية اتخاذ "قرار بشأن أي تعديل على نظام المساعدة القانونية" (الفقرة ١٨٣).

٣١. ومن خلال هذه التوصية، تقدم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية نفس البيان والطلبات إلى الجمعية بغية البت فيها خلال الدورة السادسة عشرة.

دال - بناء شبكة قوية من المحامين الذين لديهم اهتمام بأعمال المحكمة عبر العالم

٣٢. المناقشات التي بدأت من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مع منظمات محامين أخرى تواصلت وتكثفت خلال عام ٢٠١٧. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، قامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بالترتيب لاجتماع لنقابات المحامين الوطنية والدولية في مقر المحكمة الجنائية الدولية. وأعربت كل الجهات التي حضرت الاجتماع عن نيتها الواضحة والإيجابية لدعم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في أعمالها. وتميز الاجتماع بنجاح كبير، حيث جمع مجموعة واسعة من نقابات ورابطات المحامين معا من أجل اتخاذ قرار بشأن هيكل للتعاون في المستقبل. وكانت هناك مجموعة واسعة من نقابات ورابطات المحامين لمناقشة قضية "ما هي أفضل وسيلة متاحة أمام نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية للاتصال بنقابات المحامين الأخرى والمشاركة الفعالة معها؟" وكان من بين الذين حضروا ممثلون عن نقابة المحامين بلاهاي، ونقابة المحامين الاتحادية الألمانية، ونقابة المحامين بهولندا، واتحاد المحامين الدولي، ونقابة المحامين باللغة الفرنسية والألمانية في بلجيكا، ومنظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، ونقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، والمؤتمر الدولي لنقابات المحامين ذات التقاليد القانونية المشتركة، ومجلس نقابات المحامين الأوروبية، ونقابة المحامين بإيطاليا وبلاد الغال، ونقابة المحامين الجنائيين، ونقابة المحامين الأمريكية، ورابطة المحامين الدولية، ونقابة المحامين الأفارقة ونقابة المحامين الروانديين، ومكتب الدفاع لدى المحكمة الخاصة بلبنان ونقابة محامي الدفاع الممارسين لدى المحاكم الدولية.

٣٣. واستنادا إلى نتائج هذا الحدث الناجح، أصدرت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، "الإجراء المتعلق بالانتماءات" الذي يحدد الإطار السياسي لانتماء نقابات ومنظمات المحامين الأخرى إلى نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، عملا بالمادة ٤٠ من دستور النقابة.

٣٤. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية دورة تدريبية مفتوحة لأعضائها بفندق ماريوت بلاهاي. وبعد الخطاب الرئيسي الذي ألقاه السيد القاضي جيفري هندرسون، قام أعضاء النقابة بعروض عن تحقيقات الدفاع، وإجراءات المادة ٧٠، وفهم التهم ذات الصلة بقضايا المحكمة الجنائية الدولية.

٣٥. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أبرمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مذكرة تفاهم مع معهد سيراكوزا بصقلية، بإيطاليا. وبناء على هذا الاتفاق، تهدف نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ومعهد سيراكوزا معا إلى إنشاء برامج مشتركة، خاصة ذات صلة بالمحكمة الجنائية الدولية. كما أقامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية شراكة مع معهد سيراكوزا لإطلاق برنامج يمثل إطارا تدريبيا جديدا متعدد السنوات وموجها نحو العالم من أجل تعزيز وحماية حقوق الدفاع وحقوق الإنسان الأساسية في الإجراءات الجنائية الدولية والقضايا الوطنية المتعلقة بالجرائم عبر الوطنية. ويعتبر البرنامج جزءا من الجهد العالمي لتعزيز حقوق الدفاع في سلسلة العدالة الجنائية الدولية من خلال دورات ابتدائية ومتخصصة. وبدأ البرنامج بصفة رسمية بالدورة التدريبية الافتتاحية بشأن "المبادئ الأساسية لحقوق الدفاع أما المحاكم الدولية"، التي عُقدت ما بين ١٥ - ١٩ أيار/مايو بمقر معهد سيراكوزا. ومع نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، هناك شركاء آخرون للبرنامج وهي اتحاد المحامين الدولي، والرابطة الدولية لقانون العقوبات، والاتحاد الدولي للعدالة الجنائية، ومركز الدراسات حول الأمن الدولي والتعاون الأوروبي بجامعة غرونوبل، والمدرسة العليا الإيطالية للمحاماة.

٣٦. واختار قلم المحكمة الجنائية الدولية نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، عقب عملية شراء مفتوحة، لتنظيم التدريب السنوي الذي تنظمه المحكمة الجنائية الدولية لفائدة قائمة المحامين، الذي عُقد في المبنى الدائم للمحكمة الجنائية الدولية من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٧، والذي تقرر أن يتزامن مع اجتماع الجمعية العامة الثانية لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧. وركز تدريب اليوم الأول على الشهود الضعفاء وتدابير الحماية ودور المحامي العامل في تمثيل الشهود الضعفاء والأشخاص المعرضين لخطر التجريم الذاتي، ومساءلة الشهود الضعفاء في المحكمة. وكان التركيز خلال اليوم الثاني على إجراءات التعويض لدى المحكمة الجنائية الدولية. وتقوم تمارين المرافعة العملية بدور مهم في هذه الوحدة التدريبية. وتضمن اليوم التدريبي الثالث ملاحظة جلسات المحاكمة داخل المحكمة، ومحاضرات قدمها خبراء بشأن إنجاز أحسن الأدلة وأفضل الممارسات من حيث حماية الشهود الضعفاء في نظام الخصومة، وحلقة نقاش لممارسين من ذوي الخبرة، بما في ذلك عضو في الدائرة الابتدائية، بشأن قضايا وشواغل تنشأ عن التدريب.

٣٧. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ونقابة المحامين الأفارقة، التي يمثلها رئيسها السيد هنيبال أووايفو، بإبرام اتفاق انتماء خلال حفل نُظم في مباني المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي. ويعتبر اتفاق الانتماء هذا أول اتفاق انتماء وقعته نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ونقابة محامين أخرى. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق وفقا لإجراء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية المتعلق بالانتماءات في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وسيشكل أساسا لتعاون متواصل وعميق بين النقتابتين حول القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

وينصّ اتفاق الانتماء بموجب مادته ٣، في جملة أمور، على أن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ستعتمد على نقابة المحامين الأفارقة في المساعدة على تيسير أو خلاف ذلك دعم أنشطتها المتعلقة بالتوعية في جميع البلدان الأفريقية، سواء كانت دولاً أطراف في نظام روما الأساسي أم لا، ولدى الاتحاد الأفريقي ولدى جميع المنظمات الإقليمية ذات الصلة الممثلة في البلدان الأفريقية. وأُعرِبت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ونقابة المحامين الأفارقة عن سعادتهما لحضور عدة قضاة للمحكمة في حفل التوقيع، وخاصة سعادة السيدة القاضية جويس ألويش، أول نائبة لرئيسة المحكمة الجنائية الدولية، وسعادة القاضي سانجي موناجنغ، وسعادة القاضي هوارد موريسون، رئيس قلم محكمة آية الأمم المتحدة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والسيد أولوفيمي إلياس، رئيس قلم محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، والسيدة بينتا منسراي، ومسؤولون من مكتب المدعي العام وقلم المحكمة لدى المحكمة الجنائية الدولية.

٣٨. وخلال صيف وخريف عام ٢٠١٧، قام رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية السيد كريم خان وأعضاء المجلس التنفيذي المنتخب حديثاً بتقديم النقابة في عدة مؤتمرات دولية ونقابات للمحامين. وألقى الشيف شارل تاكو كلمة خلال المؤتمر السنوي لنقابة المحامين الأفارقة في نيجيريا، وألقى السيد كريم خان كلمة خلال المؤتمر السنوي لنقابة المحامين بسيراليون بفريتاون. وفي آسيا، اجتمع السيد كريم خان مع رئيس الرابطة القانونية للأمم جنوب شرق آسيا (السيد أفلينو كروز)، ورئيس نقابة المحامين المتكاملة في الفلبين (السيد أوبيديل دان إليجاه فجارادو)، ورئيس جمعية المحامين بسنغافورة (السيد غريغوري فيجايندران)، وألقى كلمة خلال مؤتمر للمدعين العامين والمحامين عُقد بتييمور ليشتي استضافه المدعي العام سعادة السيد جوزي كسيمنس وترأسه وزى العدل، معالي السيد إيفو فالنت. كما قام أمين النقابة السيد كسافيي جون كيتا بتمثيلها خلال مؤتمر اليوم الدولي للعدالة الجنائية الذي عُقد بداركار، في السنغال، وشارك السيد كريم خان وداتو شيامالا ألاجندرا في حلقة عمل لفائدة الموظفين القضائيين لدى المحكمة العليا بإندونيسيا في المبنى الدائم للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من جهود التوعية التي قامت بها نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز مكانة المحكمة الجنائية الدولية وإذكاء الوعي والاهتمام بالمحكمة لدى أعضاء المهن القانونية عبر أنحاء العالم.

٣٩. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقع رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية خطة العمل من أجل التكافؤ بين الجنسين على مستوى التمثيل في المنظمات الدولية (GQUAL) نيابة عن النقابة في لاهاي. وتسعى حملة تعزيز التكافؤ بين الجنسين على مستوى التمثيل في المنظمات الدولية إلى التوعية وتحقيق أعمال ملموسة لمعالجة نقص تمثيل النساء على مستوى المناصب القيادية في الهيئات الدولية. وسبق توقيع خطة العمل من أجل التكافؤ بين الجنسين على مستوى التمثيل في المنظمات الدولية نقاش صوري، شارك فيه رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، بشأن قضايا الحصص المخصصة لكلا الجنسين استضافته المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة المرأة في شبكة القانون الدولي وخطة العمل من أجل التكافؤ بين الجنسين على مستوى التمثيل في المنظمات الدولية. وقامت كل من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية، ونائبتها، والقاضية كريستين فان دن فاينغرت بدور هيئة التحكيم في هذا النقاش الصوري.

٤٠. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام أمين النقابة السيد كسافي جون كيتا بتمثيلها في الاستقبال السنوي لشبكة المنظمات غير الحكومية الذي تنظمه بلدية لاهاي والذي استضافته منظمة اليونيسيف في مكاتبها في لاهاي وحضره ممثلو المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي لها وجود في لاهاي. كما شاركت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مع تحالف المحكمة الجنائية الدولية في استضافة جلسة فرعية من بين ثلاث جلسات فرعية، ركزت على مسائل قانونية.

٤١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أبرمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية اتفاقاً مع جامعة أكسفورد ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا بشأن مشروع متعدد الجوانب يركز على مشاركة الضحايا والذي سيشمل تنظيم حلقات عمل وحلقة دراسية للخبراء ونشر مذكرات إعلامية لفائدة القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع والممثلين القانونيين للضحايا لدى المحكمة الجنائية الدولية، وتطوير برنامج تدريبي للممثلين القانونيين للضحايا.

هاء - دعم المحكمة الجنائية الدولية وجهود الجمعية من أجل إنجاز نموذج حديث وشفاف للعدالة الجنائية

٤٢. يشكل تحسين جودة العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالمبادئ والمتطلبات المنصوص عليها بموجب أحكام نظام روما الأساسي ونصوص أخرى ذات صلة جزءاً من الأهداف الرئيسية لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية عملاً بالمادة ٢ (٥) من دستورها. وجود العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية مرهونة بقدرة الدفاع والضحايا، كأطراف ومشاركين في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية على الاضطلاع بأدوارهم بفعالية واستقلالية. ويكمن الهدف الرئيسي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز قدرة المحامين على القيام بهذا الدور، وضمان أن يتم التعبير عن آراء وشواغل الدفاع ومحامي الضحايا على نحو جيد لدى المحكمة. وتهدف جميع أنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية الموجهة في هذا التقرير أساساً إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إرساء وزيادة تطوير هذه النقابة كشريك للمحكمة والجمعية جدير بالثقة ومستقل من أجل تحقيق أهداف نظام روما الأساسي. ويسهم تعزيز مصالح وشواغل المحامين وموظفي الدعم في تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز جودة تمثيل الضحايا والمدعى عليهم وأشخاص آخرين أمام المحكمة.

٤٣. وخلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، سنتنظم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية حدثاً جانبياً حول موضوع كيفية المساهمة الجيدة في دعم المحكمة الجنائية الدولية والجمعية من أجل تعزيز نموذج نظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية، وتحقيق أعلى معايير المحاكمة وفق الأصول القانونية والمحاكمة العادلة للضحايا والمدعى عليهم لدى المحكمة. وستقوم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بزيادة البحث مع ممثلي المحكمة والدول الأطراف مزايا شبكة المحامين الدولية وموظفي الدعم وجهات الاتصال لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ومشاركتها بصفقتها هيئة محامين مستقلة خلال النقاشات المؤسسية والسياساتية مع هيئات المحكمة.

٤٤. وترحب نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بالمواصفات المتضمنة في إعلان الوظيفة الشاغرة رقم ١٣١٢١ فيما يخص الوظائف المتوقعة من رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية التالي، التي تشمل "الاتصال والتعاون مع

نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية" والتي تؤكد الأهمية الحاسمة التي يقوم بها قلم المحكمة فيما يخص عمل المحامين وموظفي الدعم. وسيدعو المجلس التنفيذي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية المرشحين الذين ترد أسمائهم في قائمة الترشيح لمنصب قلم المحكمة إلى الإجابة على استبيان خطي حول مواضيع ذات صلة بنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وأعضائها، وفضلا عن ذلك يدعو المرشحين إلى توجيه أسئلة متابعة وقضايا أخرى بصفة شخصية مع فريق أنشأته نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية خصيصا.

الجدول ١: أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على أساس الجنسية

الدولة	عدد أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية
الدول الأفريقية	١٣٨
بنين	٣
الكاميرون	١٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥
الكونغو	١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٤
مصر	٣
الغابون	٢
غامبيا	٢
غانا	١
غينيا . بيساو	١
كوت ديفوار	٣
كينيا	١٠
ليبيريا	١
ليبيا	١
مدغشقر	١
مالي	٦
النيجر	١
نيجيريا	٧
رواندا	٢
السنغال	١٠
سيراليون	٣
جنوب أفريقيا	٦
السودان	١
تنزانيا	٢
توغو	١
تونس	٥
أوغندا	٦
أوكرانيا	٢
دول آسيا . المحيط الهادئ	٢٦
كمبوديا	١
الصين	١
الهند	٣
الأردن	٢
لبنان	٨
ماليزيا	٤
فلسطين	١
الفلبين	١
سنغافورة	١
جمهورية كوريا	١
تيمور . ليشتي	٢
تركيا	١
دول أوروبا الشرقية	١٤
أرمينيا	١

الدولة	عدد أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية
كرواتيا	٣
مقدونيا	٢
جمهورية مولدوفا	١
بولندا	١
رومانيا	٣
روسيا	٢
صربيا	١
دول أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٣
الأرجنتين	١
بوليفيا	١
البرازيل	٣
شيلي	١
كولومبيا	١
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	٢٥٤
أستراليا	١٠
بلجيكا	١٢
كندا	٢١
الدايفرك	١
فرنسا	٦٠
ألمانيا	٢١
اليونان	٤
آيرلندا	٥
إسرائيل	٢
إيطاليا	١٧
هولندا	١٣
نيوزيلندا	١
سلوفاكيا	١
إسبانيا	٣
السويد	٢
سويسرا	٤
المملكة المتحدة	٤١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٦

بيان عن المساعدة القانونية، أدلت به نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف

١. يتشرف رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بأن يعرض على الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف البيان الوارد أدناه المتعلق بنظام المساعدة القانونية أمام المحكمة. ويقدم البيان بمقتضى الفقرة ٦٢ من القرار ICC-ASP/15/Res. 5 بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الذي يدعو نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن أنشطتها. وهذا البيان هو على منوال بيان مماثل جرى تقديمه إلى لجنة الميزانية والمالية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي إطار التقرير بشأن أعمال الدورة التاسعة والعشرين (ICC-ASP/16/15)، أحاطت لجنة الميزانية والمالية علماً ببيان نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (الفقرة ١٧٧) وأحالته إلى جمعية الدول الأطراف لاتخاذ قرار بشأنه (الفقرة ١٨٣). واستناداً إلى ذلك، تطلب نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية الآن باحترام من جمعية الدول الأطراف أن تقرّر ما يلي:

(أ) في انتظار الانتهاء من الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية، فإن الزيادة المهنية لتعويض الرسوم المنصوص عليها بموجب نظام المساعدة القانونية الحالي:

(١) تُدفع الزيادة المهنية تلقائياً على أساس شهري مع الأتعاب المستحقة للمحامين وموظفي الدعم، بدون الحاجة إلى تقديم المستندات الداعمة؛ أو

(٢) بدلاً من ذلك، تدفع الزيادة المهنية مسبقاً على أساس شهري مع أتعاب المحامين وموظفي الدعم، وأن تكون عملية التحقق من المستندات الداعمة التي تقدم في نهاية العام عملية شكلية؛

(ب) أن تقوم جمعية الدول الأطراف بتعديل هيكل ميزانية المحكمة الجنائية الدولية أو القواعد المالية لكيلا يمكن لقلم المحكمة الجنائية الدولية تخصيص أموال المساعدة القانونية لأغراض أخرى غير المساعدة القانونية عملاً بالمادة ١٠٤،٣ من النظام المالي والقواعد المالية: يمكن تحقيق ذلك بإجراء تعديل على هيكل الميزانية، من خلال عزل الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية باعتبارها ميزانية منفصلة أو كحساب خاص، أو بإدراج تنبيه خاص إلى قلم المحكمة الجنائية الدولية لكي يخصص موارد مالية ضمن النظام المالي والقواعد المالية. أياً كانت الطريقة التي يعتبرها أنسب بالنسبة للجنة الميزانية والمالية وجمعية الدول الأطراف.

أولاً. خلفية

٢. استناداً إلى نتائج استعراضين لاحقين لبرنامج المساعدة القانونية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، طلبت جمعية الدول الأطراف من المحكمة الجنائية الدولية أن تقدم "مقترحات لتعديل سياسة أجور المساعدة القانونية لتعرض على نظر الجمعية خلال دورتها السادسة عشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (ICC-ASP/15/20). وأصدر قلم المحكمة مشروع ورقة مفاهيمية عن استعراض المحكمة الجنائية الدولية لبرنامج المساعدة القانونية وعقد حلقة دراسية في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٧. وينصّ مشروع الورقة المفاهيمية على أنه بدلاً من المقترحات التي طلبت إجراء تعديلات على

سياسة أجور المساعدة القانونية، يعتمز قلم المحكمة الجنائية الدولية تقديم "تحديث على العملية التشاركية" خلال الدورة السادسة عشرة لجمعية الدول الأطراف.

٣. ودعت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية قلم المحكمة الجنائية الدولية إلى استعراض مخططة الزماني المقصود وتسريع عملية الاستعراض والمقترحات وفقا لتعليمات جمعية الدول الأطراف. كما اقترحت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تنفيذ بعض التدابير المؤقتة في انتظار الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية من أجل تحسين الوضعية الحالية دون أن تترتب عنها تكاليف بالنسبة للدول الأطراف. ورفض الطلبان معا.

٤. وفي الوقت نفسه، اعترف تقرير قدمه خبير استشاري عينه قلم المحكمة الجنائية الدولية ("تقرير روجرز") بأن مستوى الأجور المدفوعة للمحامين وموظفي الدعم أمام المحكمة الجنائية الدولية هو أدنى مستوى من بين جميع المحاكم الدولية. وأفادت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية أن الوضعية الحالية لا يمكن أن تظل دون معالجة لفترة غير محددة من الزمن. وإذ تضع النقابة في اعتبارها ضرورة ضمان استخدام فعال وشفاف للموارد المالية المرصودة في الميزانية للمساعدة القانونية والتي سمحت بها الدول الأطراف، يطلب هذا البيان من الدورة السادسة عشرة لجمعية الأطراف اتخاذ التدابير المؤقتة بشكل فوري ودون تكاليف المشار إليها في الفقرة ١ من أجل تحسين مستوى أجور المحامين وموظفي الدعم دون زيادة مستوى المساعدة القانونية. ويمكن تنفيذ هذه التدابير المؤقتة فورا، في انتظار انتهاء المحكمة من الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية الحالي.

ثانيا. الدفع التلقائي أو المسبق للزيادات المهنية

٥. هناك تدبير محدد في تقرير روجرز يمكن تنفيذه في انتظار الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية دون أن تترتب عنه تكاليف إضافية في المساعدة القانونية وهو الدفع التلقائي لزيادة مهنية بنسبة ٣٠% للمحامين و ١٥% لموظفي الدعم بغية تعويض الأتعاب المحسوبة في معدلات الرسوم بالساعة والشهر. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، رفض قلم المحكمة الجنائية الدولية هذا التدبير المؤقت أولا على أساس أن دفع زيادة إضافية لا يمكن أن يكون بطريقة تلقائية وينبغي أن يكون مشروطا بتقديم مستندات داعمة للدفع الفعلي للأتعاب. وتعرض نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بكل احترام على هذا التحليل وتلاحظ أن هذا التدبير اقترح كتدبير فعال من قبل قلم المحكمة نفسه في "تقرير قلم المحكمة بشأن سبل تحسين إجراءات المساعدة القانونية" الذي عرض على الدورة الثالثة عشرة لجمعية الدول الأطراف في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤ (ICC-ASP/13/6, par. 7). ومن ثم ترى نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية أن قلم المحكمة يتمتع بسلطة إصدار قرار بشأن السياسة العامة لتنفيذ التدبير المقترح دون الإخلال بنظام المساعدة القانونية القائم، كما اقترح ذلك عام ٢٠١٤. وفي غياب هذا القرار بشأن السياسة العامة، فإن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تطرح الآن هذه القضية أمام جمعية الدول الأطراف للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة، كما أوصت بذلك لجنة الميزانية والمالية في تقريرها.

٦. تنص وثيقة السياسة الواحدة لقلم المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بنظام المساعدة القانونية الخاص بها (ICC-ASP/12/3)، التي تحدد نظام المساعدة القانونية الحالي، على أن تعويض الأعباء لا يدفع تلقائيا: ذلك أن التكاليف المعوضة يجب أن تكون لها صلة مباشرة بالتدخل والمشاركة في إجراءات المحكمة، وهي مشروطة بتقديم مستندات

داعمة للدفع الفعلي للأتعاب في نهاية العام. ولا يمنع هذا الحكم الدفع المسبق للزيادة المهنية للتعويض على أساس شهري بالإضافة إلى الأتعاب القانونية والتحقق السنوي من الدفع الفعلي للأتعاب. وأياً كان الأمر، ما دام المحامون وموظفو الدعم يتحملون مسؤولية عن ضريبة الدخل (تبلغ ٥٢% في هولندا)، فإنه يتم أخذ كل أو جزء كبير من الزيادة بغض النظر عن الأنشطة الجانبية الأخرى، مما يخلق افتراضاً بأن التعويض الكامل للأتعاب مبرر، على أي حال، دون المساس بأتعاب أخرى.

٧. ويعتبر هذا الافتراض قوياً بما فيه الكفاية لتبرير الدفع التلقائي للزيادة دون الحاجة إلى مستندات داعمة فيما يخص الدفع الفعلي للأتعاب. ولذلك تطلب نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية باحترام من جمعية الدول الأطراف أن تأمر قلم المحكمة بالدفع التلقائي لزيادة مهنية بنسبة ٣٠% للمحامين و١٥% لموظفي الدعم وإلغاء شرط تقديم مستندات داعمة إلى حين الانتهاء من الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية. وبدلاً من ذلك، تلتزم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية من جمعية الدول الأطراف اتخاذ قرار بأن تدفع الزيادة المهنية مسبقاً وتحتسب في معدلات الرسوم بالساعة والشهر، دون الحاجة إلى القيام بعملية شاقة للتحقق من المستندات الداعمة. وينبغي لذلك أن تتخذ جمعية الدول الأطراف قراراً بأنه، إلى حين الانتهاء من الاستعراض الكامل لنظام المساعدة القانونية، يجب أن يكون التحقق من المستندات الداعمة في نهاية العام عملية شكلية. ومن شأن اعتماد هذه الحلول البسيطة خفض النفقات البيروقراطية المتصلة بالأسلوب الحالي في التحقق من الأتعاب. وينبغي تنفيذ هذين التدبيرين بأثر فوري، ولا ينجم عنهما أية تكاليف بالنسبة للدول الأطراف، التي تخصص بالفعل هذه المبالغ لتعويض الأتعاب ضمن الميزانية السنوية المخصصة للمساعدة القانونية.

ثالثاً. تفادي إعادة توزيع الموارد المالية الخاصة بالمساعدة القانونية

٨. لاحظت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية أنه، نظراً لأسباب متعددة (يبدو أنها تشمل انعدام الشفافية أو الوثائق التوجيهية ذات الصلة بالمستحقات)، لم تقم إلا نسبة قليلة من المحامين وموظفي الدعم الذين يحق لهم الحصول على الزيادة المتعلقة بالتعويض عن الأتعاب بالمطالبة بها و / أو بتلقيها بالكامل أو عدم تلقيها بتاتا. وثمة مبلغ كبير من التعويضات المخصصة للمحامين وموظفي الدعم في إطار نظام المساعدة القانونية، الذي ترصده الدول الأطراف في ميزانية كل عام كجزء من الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية، لا يصل أبداً إليهم. وإن هذا الجزء غير المدفوع لا يتم إرجاعه إلى الدول الأطراف ولا يضاف إلى ميزانية السنة التالية. وفي غياب الأرقام الفعلية المتاحة للجمهور، يفترض أن الجزء غير المدفوع من ميزانية المساعدة القانونية يعاد توزيعه لتمويل عمليات قلم المحكمة كل سنة.

٩. وبموجب الإطار القانوني الحالي وهيكل ميزانية المحكمة، يتمتع قلم المحكمة، باعتباره المسؤول الإداري الأول للمحكمة، بسلطة إعادة توزيع الجزء غير المستعمل من الميزانية المرصودة للمساعدة القانونية داخل ميزانية قلم المحكمة عملاً بالمادة ٣، ٤، ١٠ من النظام المالي والقواعد المالية. وكل ما يتطلبه ذلك هو مجرد إعادة توزيع الموارد ضمن الوحدات التنظيمية داخل قلم المحكمة، أي من قسم دعم المحامين إلى أقسام أخرى، بحيث إن الميزانية المرصودة لدفع أحوار المساعدة القانونية تستعمل لنفقات أخرى. ولا يحتاج الأمر إلى إبلاغ ذلك إلى لجنة الميزانية والمالية أو جمعية الدول الأطراف. وهذه الطريقة لإعادة توزيع الموارد تعني أن ميزانية المساعدة القانونية تبدو متضخمة عندما لا توزع في الواقع لفائدة المحامين وموظفي الدعم، وفي نهاية المطاف إلى المدعى عليهم والضحايا والشهود الذين يحصلون على المساعدة

القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وإذا لم تصحح هذه الحالة، فإن أي زيادة في ميزانية المساعدة القانونية - مثل تلك المقترحة في تقرير روجرز - ستزيد أساسا من حصة وكمية ميزانية المساعدة القانونية التي ستكون لـ قلم المحكمة سلطة إعادة توزيعها إلى عمليات أخرى يقوم بها قلم المحكمة الجنائية الدولية ولن تدفع إلى المحامين وموظفي الدعم باعتبارهم الجهات المقصودة للإفادة من هذه الموارد المالية.

١٠. وإذا ما وافقت جمعية الدول الأطراف على الطلب الأول فيما يتعلق بالزيادة المهنية المذكورة أعلاه، فإن مسألة إمكانية إعادة توزيع الجزء غير المدفوع من ميزانية المساعدة القانونية ينبغي أن تخفف تلقائيا، نظرا لأن الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية ستنفق بالفعل لهذا الغرض. وللحفاظ على أي جزء غير مدفوع من ميزانية المساعدة القانونية المتبقية، تلتزم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية باحترام من جمعية الدول الأطراف، كتدبير مؤقت عاجل ثان، أن تقرر إجراء تعديل القواعد التي تنظم ميزانية المساعدة القانونية و / أو هيكل ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٨ لمنع إعادة تخصيص أموال المساعدة القانونية لأغراض أخرى. ومن شأن هذه التدابير إضفاء الشفافية على عملية تمويل المساعدة القانونية للمحكمة. ويقترح أن يضمن أي حل أن يظل النظام مرنا بما فيه الكفاية لتوفير التمويل الطارئ لميزانية المساعدة القانونية لمواجهة مصروفات غير متوقعة ومواصلة الوفاء بالالتزامات المالية للمحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام المساعدة القانونية. وعلى سبيل المثال، يمكن لجمعية الدول الأطراف أن تطلب من المحكمة أن تنشئ "برنامجا رئيسيا" منفصلا في إطار هيكل الميزانية لتحديد تكاليف المساعدة القانونية.

١١. وقد تفرض جمعية الدول الأطراف أيضا تمييزا واضحا في ميزانية المساعدة القانونية بين الأموال المخصصة لدفع أتعاب الدفاع وأتعاب الممثلين القانونيين والأتعاب المدفوعة للمحامين الذين يساعدون الشهود من أجل تحقيق شفافية أفضل. وتحيل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية المسألة إلى سلطات جمعية الدول الأطراف من أجل تحديد الحل الأنسب والفعال من حيث التكلفة. وتوجه ببساطة انتباه جمعية الدول الأطراف إلى أن إنشاء حساب خاص ممول من الأنصبة المقررة، عملا بالمادة ٦-٥ من النظام المالي والقواعد المالية، لأغراض المساعدة القانونية، قد يقدم أيضا بعض المزايا من حيث الكفاءة، مثلا إمكانية الإبلاغ عن الأموال غير المنفقة أو تسجيلها من فترة مالية إلى أخرى.

١٢. وأخيرا، تتطلع نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم تقرير عن دستورها وأنشطتها إلى جمعية الدول الأطراف. وهذا البيان مرفق أيضا بتقرير نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية.

قُدم التقرير بكل احترام،

[توقيع]

السيد كريم أ.أ. خان

رئيس نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية (مستشار الملكة)